



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأنبار - كلية الآداب

قسم الجغرافية

## الحاضرية الثانية عشر

### التنمية الأقليسية في العراق

المادة / جغرافية التخطيط والتنمية

المرحلة / الرابعة / العام الدراسي 2020 - 2021

مدرس المادة / دكتور فیصل عبد الله احمد

### 3-6 - تجربة التخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية في العراق

تظهر أهمية التخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية في توزيع الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية بشكل واضح في كثير من دول العالم .

في حالات كثيرة تتركز المشاريع الاقتصادية في المناطق الحضرية وفي بعض الأقاليم على مستوى الدولة الواحدة ، مما يؤدي إلى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية و عمرانية لتلك الدول . وقد ظهرت هذه الحالة في العراق حيث تركز الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية ومنها الصناعية بشكل خاص في المراكز الحضرية الكبيرة ومحافظاتها ( بغداد ، البصرة ، نينوى ) وبقيت اغلب محافظات الأخرى تعاني من مظاهر التخلف في اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وال عمرانية - ويعود السبب في ذلك إلى غياب المعايير المكانية في تخطيط لمواقع المشاريع الصناعية بشكل خاص وكذلك بقيت المشاريع الاقتصادية ، حيث لم يكن حينها دور للسياسة الحكومية في توزيع الجغرافي للصناعات بين المحافظات بل كان دورها منصب على تطوير الصناعات والتعجيل في نموها عن طريق التشريعات القانونية ودوائر الائتمان اضافة الى تلطيف بيئة الاستثمار الصناعي من خلال توفير البنية الارتكازية .

واستمر ظاهرة غياب المؤشرات والمعايير المكانية في توقيع المشاريع الاقتصادية حتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي ، الى ان شهدت خطة التنمية القومية ( 1965-1969 ) اشاره في استراتيجيتها على البعد المكاني في توزيع الانشطة الاقتصادية وخاصة الصناعية منها وبما يضمن تطبيق الفجوة في مستويات الدخل بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية وبين المحافظات المتطرفة والمحافظات المختلفة . الا ان الاهتمام بالتنمية الصناعية الإقليمية ظل محدود ولم يجري اي توزيع مكاني للمشاريع الصناعية وبقيت العوامل الاقتصادية والفنية ( معايير الكفاءة الاقتصادية ) عي المحددة لموافق عدد كبير من تلك المشاريع مما عزز من الترکز المكاني للمشاريع الصناعية .

الا انه في خطة التنمية القومية اللاحقة ( 1970 - 1974 ) ظهر اهتمام واضح بالتنمية الاقليمية واعتبرت انه من الضروريات مراعات التوزيع الجغرافي للمشاريع الاقتصادية الجديدة منها الصناعية بشكا خاص على مختلف محافظات وعلى ضوء الاعتبارات الاقتصادية والفنية والاجتماعية والتنموية التي تحكم تحديد موقع تلك المشاريع . وكما اكدت على اهمية التخطيط الاقليمي وتوزيع الاستثمارات بين القطاعات وبين المحافظات وكان من ابرز اتجاهات التنمية الاقليمية خلال هذه الفترة هو استحداث هيئة التخطيط الاقليمي في وزارة التخطيط عام 1972 وفي خصم هذه الاحداث اصدرت الدولة الكثير من القوانين والاجراءات المالية والادارية وبما يعزز جهود التنمية الاقليمية - وقد سارت خطة التنمية القومية ( 1976 - 1980 ) خطوه ابعد حيث اعتبرت التوزيع المتوازن للمشاريع الصناعية في جميع المحافظات من الامور الاستراتيجية الواجب مراعاتها ، واكدت ايضا على ضرورة مواصلة تطوير اساليب التخطيط الاقليمي وبما يؤمن توزيع ثمار التنمية على كافة المحافظات تحد من التفاوت المكاني في مستويات التنمية . واستمر العمل بنفس التوجهات والاجراءات التنموية في جميع خطط التنمية القومية اللاحقة والتي يمكن ان نطلق عليها تسمية (( سياسة نشر المشاريع الصناعية )) وقد اعتمدت تلك السياسة مجموعة من الاساليب والاجراءات والادوات لتوجيه المشاريع الصناعية او نشرها مكانيًّا بين المحافظات يمكن ايجازها بالاتي :-

## 1- الاجراءات الادارية

كانت المؤسسة الإدارية اكثرا فاعلية في مجال التنمية الاقليمية للقطاع الصناعي في (( المؤسسة العامة للتنمية الصناعية )) والتي غير اسمها لاحقاً الى ( مديرية تنظيم و المساعدات العامة ) و مهمتها منح اجازات تأسيس للمشاريع الصناعية والتخطيط لها و متابعتها وكان من ابرز الاجراءات الادارية لهذه المؤسسة في مجال التوزيع الجغرافي للمشاريع الصناعي التابعة للقطاع الخاص وبما يضمن تحقيق اهداف خطط التنمية القومية هو تقسيم المحافظات الى مراتب حسب درجة التطور الصناعي

ويحدد على اساسها الاعفاءات الضريبية ونسبة القروض والفوائد المأخوذة عليها من قبل المصرف الصناعي واذى يعتبر هو الآخر من الاجهزه الادارية الفاعلة في مجال التنمية الاقليمية ، وكان التقسيم المرتبي للمحافظات على النحو الاتي :-

- المحافظات المتطرفة (بغداد ، البصرة، نينوى) .

- المحافظة وسط التطور (التأميم، واسط، كربلاء، بابل)

- المحافظات الاقل تطورا (الانبار ، ديالى ،السليمانية ، اربيل ،دهوك ، القادسية ، ذي قار ، المثنى ، ميسان )

## 2- التشريعات القانونية

لتعزيز جهود التنمية الإقليمية ومن خلال نشر المشاريع في المحافظات الاقل تطوراً شرعت الدول مجموعة من القوانين المشجعة للقطاع الصناعي الخاص على المساهمة في التنمية الاقليمية منها قانون تنمية وتنظيم الاستثمار الصناعي((22)) لسنة 1973 )) وقد حدد هنا القانون فترة اعفاء المواد الاولية ومواد التغليف من الرسوم الجمركية بنسبة متفاوتة حسب المنطق كما تضمنت تخفيض اراضي للمشاريع الصناعية الخاصة في المحافظات الاقل تطوراً . كما تم تشريع قانون اخر هو (( قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين المختلط والخاص رقم (115) ) خلال عام 1982 )) وقد ميز هذا القانون بين المناطق الجغرافية من حيث نسبة ومدة الاعفاءات الضريبية كما اكد على تخصيص ما يحتاج اليه المشروع الصناعي من الاراضي المملوكة للدولة وتأجيرها بيدنا مشجع طيلة فترة اجازة التأسيس مع تفاوت قيم الايجاز بحيث تكون بمقدار اقل في المناطق الاقل تطوراً .

## 3- المحفزات المالية

لقد تضمنت التشريعات القانونية انفه الذكر مجموعة من المحفزات المالية المشجعة لرؤوس الاموال الخاصة للاستثمار في القطاع الصناعي هذا من جانب ولفرض توجيه المشاريع الصناعية الخاصة مكانياً وبما يضمن تخطيط التنمية الاقليمية

والصناعية منحة تلك الحواجز المالية وفق اطار من الاولويات والافضليات النوعية والكمية مكانيًّا وبما يضمن جذب المشاريع الصناعية الى المحافظات الاقل تطوراً اي اعطيت بتفاوت كبير بين المحافظات الاقل تطوراً والمحافظات المتقدمة ولصالح المحافظات الاقل تطوراً . وقد تمثلت تلك المحفزات المالية بالإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل وضريبة الرسوم الجمركية وايضاً بالمنح المالية والقروض الصناعية وبسعر فائدة منخفض .

#### 4- خلق الظروف الصناعية المناسبة والمشجعة في المحافظات الاقل تطوراً

حيث عمدت الدولة على تهيئة الظروف الصناعية الملائمة في المناطق الاقل تطوراً وبما يؤمن جذب الاستثمارات الصناعية الجديدة الى تلك المناطق . وقد تمثلت تلك الاجراءات بتحسين وتطوير طرق النقل القائمة مع منح طرق جديدة وبتخطيط الارضي الصناعي وتجهيزها بخدمات الماء والكهرباء والهاتف .